http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1686) السنة السابعة - الأربعاء (30) كانون الأول 2009

معهد عراقي اقتصادي: توقف ٦٠٠ شركة صناعية بسبب تخلي الدولة عن دعمها

بغداد / متابعة المدى

كشف المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي أن نحو ٦٠٠ شركة صناعية عراقية قد توقفت عن العمل بسبب ابتعاد الدولة عن دعم القطاع الصناعي، فيما اعتبر محلل أن العراق ما زال يفتقد نظرية واضحة لتحوله نحو اقتصاد السوق، فضلا عن عدم وجود تشريعات لديه تحمي إنتاجه الصناعي.

جاء ذلك خلال ندوة عقدها المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، بحضور عدد من أعضاء مجلس النواب، لمناقشة أسباب تدهور القطاع الصناعي العراقي وسبل النهوض به.

وقال عضو هيئة الأمناء في المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي مناف الصائغ : إن "أغلب الشركات الصناعية العراقية والتي تبلغ ما يقارب من ٦٠٠ شركة صناعية قد توقفت عن العمل بسبب ابتعاد الدولة عن دعم القطاع الصناعي".

وأوضح الصائغ أن "الوضع الأمني بعد عام ٢٠٠٣ وفتح الحدود واستيراد البضائع بشكل عشوائي وبدون ضوابط، وابتعاد الدولة عن دعم القطاع الخاص العراقي بشكل عام أدى إلى تدمير الصناعة العراقية"، مشيرا إلى أن "انتقال العراق إلى اقتصاد السوق بشكل كامل أدى أيضا إلى تدهور الصناعة العراقية".

وطالب الصائغ الحكومة بـ"تحريك القطاع الخاص ووضع إستراتيجية تفصيلية لكل القطاعات وتكون متزامنة ومترابطة مع بعضها ضمن خطة عامة وشاملة".

من جهته، قال مستشار وزارة الصناعة والمعادن وليد خدر: إن "وزارة الصناعة أقرضت ثلاثة آلاف مشروع صناعي صغير ومتوسط من أجل النهوض بالقطاع الصناعي العراقي"، مشيرا إلى أن "وزارة الصناعة تعمل على دعم القطاع الصناعي الخاص من خلال عرض شركاتها للاستثمار".

وكانت وزارة الصناعة أعلنت في العام ٢٠٠٧، عن البدء بمنح قروض تتراوح بين ثمانية آلاف دولار إلى عشرين ألف دولار للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة للصناعيين في بغداد، في ضوء تخصيص مجلس الوزراء مبلغ ٤٢٥ مليون دولار لدعم المشاريع الصناعية للقطاع الخاص.

وطالب خدر مجلس النواب بـ"الإسراع في إقرار قانون حماية المنتج العراقي وقانون التعريفة الجمركية التي سوف تحمي الإنتاج العراقي من المنافسة وتعيد العملية الإنتاجية للمصانع والمعامل العراقية".

ويعتبر قانون حماية المنتج من أهم القوانين التي تتم مناقشتها داخل مجلس النواب العراقي والتي في حال إقرارها سوف يسهم في خلق مناخ مناسب للمنتجات الوطنية وتوفير البيئة المناسبة لتشجيع المنتج الوطني المحلي ويحميه من السلع التي يتم استيرادها من الخارج بشكل عشوائي.

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي معتز عبد الحكيم : إن "مسؤولية الحكومة لن تنتهي من دعم القطاع الخاص في مرحلة معينة حتى ولو كان هناك تحول في برامجها نحو اقتصاد السوق"، لافتا إلى أن "المصرف الفدرالي الأمريكي تدخل لمنع انهيار ٤٠ مصرفا للقطاع الخاص بالرغم من أنها دولة رأسمالية".

وأضاف عبد الحكيم : أن "العراق وبالرغم من تحوله نحو اقتصاد السوق فانه ليس لديه نظرية واضحة يعمل عليها، كما أن الصناعة غير قادرة على النهوض بإنتاجها لعدم وجود تشريعات تحمي هذا الإنتاج، لافتا إلى أن "العراق في فترة التسعينيات كان لديه اكتفاء ذاتي من المنتجات الزراعية بسبب وجود تشريعات وقوانين تحمي الإنتاج الزراعي في تلك الفترة".

وأشار عبد الحكيم إلى أن "القطاع الصناعي العراقي لديه الكثير من المصانع والمعامل الإنتاجية في مختلف دول العالم ومنها دول أمريكا وتايلند وفرنسا"، نافيا في الوقت ذاته، أن "تكون المنتجات العراقية قليلة وذات مواصفات رديئة".

من جانبه، عزا الخبير الاقتصادي باسم جميل أنطوان تدهور القطاع الصناعي الى تجاهل الحكومة والقطاع الخاص، موضحا أن "حجم الإنتاج الصناعي للدولة كان يشكل ٨٠٪ من الإنتاج المحلي، فيما يشكل القطاع الصناعي الخاص ٢٠٪". وأضاف أنطوان في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن "الإنتاج الصناعي الحكومي والخاص قد تدهور بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣ ووصل به الحال إلى استيراد مشتقات الألبان والمياه المعدنية من الخارج، مبينا أن "القطاع الصناعي أصبح لا يشكل سوى ١،٥ ٪ من الدخل القومي بعد أن كان يشكل ١٤٪ منه".

من جهتها، وصفت عضو مجلس النواب عامرة البلداوي القطاع الخاص العراقي بـ"الاتكالي"، وبأن إنتاجه "قليل وذو نوعيات رديئة"، مؤكدة أن "القطاع الخاص لا يزال بحاجة إلى معونة الدولة بشكل كامل وغير قادر على النهوض بواقع التنمية الاقتصادية في البلاد".

وقالت البلداوي أن "من أهم معوقات العملية الإنتاجية في العراق هو قدم الخطوط الإنتاجية للمصانع والمعامل، إضافة إلى الحاجة إلى تأهيلها وإدارتها بأساليب حديثة بما يتلاءم مع سياسة التحولات الجديدة وهو ما يعجز عنه القطاع الخاص العراقي".

وأضافت، أن "إغراق السوق بالبضائع الأجنبية يعود سببه إلى قلة المنتج المحلي ونوعياته الرديئة، ما يدفع الدولة إلى الاعتماد على استيراد البضائع من الخارج"، مبينة أن "الحكومة لا تتوقع أن ينهض القطاع الخاص العراقي بالعملية التنموية في العراق خلال الفترة المقبلة".

وطالبت البلداوي القطاع الخاص بشكل عام والصناعي بشكل خاص، "بتبني برامج للنهوض بالواقع الاقتصادي، والاستفادة من قانون الاستثمار الجديد للدخول في شراكات مع المستثمر الأجنبي الذي يمتلك الخبرة في مجال العمل الاقتصادي".

وكان البرلمان أقر في شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٦، قانون الاستثمار العراقي المرقم ١٣ الذي قيل عنه حينها إنه سيفتح الأبواب على مصاريعها أمام الاستثمار الأجنبي بسبب تقديمه الكثير من التسهيلات للمستثمرين الأجانب، إلا أن العديد من الشركات الأجنبية ما زالت مترددة في العمل في العراق بسبب تخوفها من الواقع الأمني غير المستقر فيه، إضافة إلى أن القانون لا يمنح المستثمرين حق ملكية العقار الخاص بالمشروع.

العراق يوقع اتفاقا لتطوير حقل غرب القرنة

بغداد / رويترز

وقعت مجموعة تقودها مؤسسة لوك أويل الروسية للطاقة اتفاقا مبدئيا يوم الثلاثاء لتطوير المرحلة الثانية من حقل غرب القرنة العراقي العملاق للنفط.

وتقدر احتياطيات الحقل النفطي الواقع في جنوب العراق بنحو ١٢,٩ مليار برميل من الخام. وتمتلك لوك أويل ٨٥ بالمئة من المشروع بينما تملك شتات أويل النسبة الباقية.

وفازت المجموعة بالصفقة بعد مناقصة لترسية عقود تطوير حقول النفط العراقية في وقت سابق من الشهر شاركت فيها كبرى شركات الطاقة العالمية.

بابل تطالب باسترجاع الأموال المدورة من موازنة ٢٠٠٨

بابل / إقبال محمد

طالبت الحكومة المحلية في محافظة بابل الحكومة المركزية والبرلمان ووزارة المالية باسترجاع الأموال التي لم تدور من ميزانية عام ٢٠٠٨ والبالغة ١٤٨ مليار دينار إضافة الى إعادة النظر بتوزيع الموازنة بين الوزارات والمحافظات مع تخصيص موازنة تكميلية خاصة بعد الإعلان عن ميزانية محافظة بابل لعام ٢٠١٠ والبالغة (١٥٢) مليار دينار. وجاءت هذه المطالبة خلال الجلسة الطارئة التي عقدها مجلس محافظة بابل بحضور عدد من أعضاء البرلمان ورئيس اللجنة المالية في البرلمان ومحافظ بابل ونائبيه. وأكد حيدر السويدي عضو البرلمان بأننا سنطالب برلمانيا من وزارة المالية بإعادة المبالغ التي لم تدور من ميزانيتي عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩ كما شدد السويدي على ضرورة اعتماد معيار الكثافة السكانية في تخصيص الدرجات الوظيفية لجميع الدوائر الخدمية.

من جانبها أوضحت آلاء السعدون رئيسة اللجنة المالية في البرلمان أن العام الماضي قد شهد تخصيص (٤) تريليون دينار للميزانية الاستثمارية فيما خصص هذا العام (٢،٦) ترليون دينار موضحة أن هذا النقص سيؤدي الى عدم استطاعة المحافظات تقديم الخدمات لأبنائها مؤكدة ضرورة تحويل تخصيصات جميع الوزارات الخدمية الى مجالس المحافظات . اما رئيس مجلس محافظة بابل كاظم مجيد تومان فقد طالب بزيادة الأموال المخصصة للمحافظة للعام القادم إضافة الى توزيع أموال الخطة الاستثمارية مناصفة بين الوزارات والمحافظات مع زيادة عدد الدرجات الوظيفية كما طالب تومان أعضاء البرلمان بالعمل على اعادة الاموال المسترجعة الى ميزانية الدولة والبالغة ١٤٨ مليار دينار. من جانبه أكد محافظ بابل المهندس سلمان ناصر طه أن تكون هناك ثوابت أساسية في توزيع التخصيصات المالية مشدداً على ضرورة توزيع الميزانية وفق معايير تمنح كل محافظة استحقاقها الواقعي تتمثل بمظلومية المحافظة وكثافتها السكانية.

محافظ ميسان يطالب بزيادة موازنة عام ٢٠١٠

العمارة / وكالات

أوضح محافظ ميسان محمد شياع السوداني ان تخصيصات تنمية الأقاليم المخصصة لمحافظة ميسان للعام ٢٠١٠ قليلة ولا تسد حاجة المحافظة خاصة وانها تعاني عجزا ماليا من تخصيصات العام ٢٠٠٩ بحدود (١٦٠) مليار دينار.

وقال السوداني بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا): "ان العجز في الميزانية للعام الماضي كان نتيجة لترحيل الالتزامات المالية الخاصة بمشاريع ٢٠٠٨ ولذلك كانت تخصيصات عام ٢٠٠٩ قليلة اذا ما قورنت بالمشاريع المنفذة في المحافظة.

وطالب السوداني الحكومة المركزية بزيادة تخصيصات تنمية الأقاليم المخصصة للمحافظة لعام ٢٠١٠ القادم والبالغة (٩٤) مليار دينار خاصة وان المحافظة حققت نسبة صرف من هذه التخصيصات ١٠٠٪، منوها الى ان المحافظات حرمت من الموازنة التكميلية والتي كانت ننتظرها بفارغ الصبر لتغطية السلف والالتزامات المترتبة عليها تجاه الشركات.

وأشار الى ان محافظة ميسان قد دخلت بالتزامات أكثر من الموازنة المقررة.

وبين السوداني بأن طبيعة المشاريع التي تتابع خلال الاجتماع الدوري هي مشاريع خدمية وتنعكس بشكل مباشر على الواقع الخدمي للمواطن حيث أثمرت هذه المتابعة المستمرة حسم الكثير من الملفات العالقة ضمن هذه المشاريع.

حجم المشروع الصناعي

أثارت الطاولة الاقتصادية الموسومة (دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط الاقتصاد الوطني) والتي عقدت في الرابع عشر من شهر كانون الأول الجاري ردود أفعال كثيرة، ولعل هذا الموضوع الذي ننشره اليوم واحدا من الآراء والأفكار التي أثارتها هذه الطاولة :

المحرر الاقتصادي

كثيراً ما يؤخذ محلياً على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، انها صناعات بسيطة تقوم على عدد محدود من العمليات التصنيعية وخصوصا" في الصناعات الغذائية (المشروبات والعصائر) والكيمياوية كالأصباغ والأدوية والصناعات الكهربائية والهندسية . فتنقد (من مختلف المستويات) على انها صناعات تقوم على المزج والتعبئة لا غير.

لكن ينبغي التنويه الى ان هذا الوضع لهذه الصناعات بهذه المستويات ينسجم مع احدث النظريات والتطبيقات في مجال العلم الخاص بحجم المشروع، وذلك وفق النظرية التطبيقية التي جاء بها عالم الاقتصاد الشهير Ronald Coase، هذا العالم الاقتصادي الأمريكي جاء في عام ١٩٣٦ برسالة منح عنها جائزة نوبل في الاقتصاد . مفاد الرسالة كما بسطها في كتابه الشهير (المنشأة The Firm) ومقالات أخرى، ان الذي يحدد حجم المشروع (المنشأة) هو كلفة التبادل Cost of Exchange.

ان المنتج يتكون من أجزاء (مدخلات) فتصنيع اي جزء او أي مكون من مكونات المنتج تحت سقف المشروع (المنشأة)، لابد من ان يخضع لمعادلة أساسها المقارنة فيما بين كلفة الحصول على ذلك الجزء جاهزا" من الغير، وبين كلفة تصنيعه ضمن المشروع نفسه، ان عدداً من الاعتبارات والعوامل والمفردات سيدخل في العملية الحسابية هذه. حقا" ان ما جاء به (رونالد كوز) يعود بجذوره الى نظرية ومشاهدات التخصص التي أجراها الاقتصادي البريطاني ادم سمث في مجال تصنيع الدبابيس وما استخلصه من نتائج ايجابية يحققها التخصص في زيادة كفاءة الأداء وتخفيض الكلف.

فيما قبل الأربعينيات من القرن العشرين كانت مؤسسات الاعمال تجهد في تحقيق الاعتماد على نفسها في تحقيق تكامل العمليات الإنتاجية والخدمية ضمن حدودها، فكان لشركة فورد الأمريكية لصناعة السيارات، معامل إنتاج الإطارات الخاصة بسياراتها بل انها امتلكت مشاريع المطاط الذي يغذي مصنع الإطارات، كما امتلكت مصاهر الحديد مع خطوط إنتاجية لتصنيع اغلب الأجزاء والمكونات التي تحتاجها سياراتها . ان اتجاه التكامل العمودي كان اتجاها" عاما" شاملا" ومتركزا" في كل قطاعات الصناعة تقريباً.

لكننا نجد اليوم تياراً متصاعداً باتجاه تصغير حجم المشروع Firm Downsizing وهو تيار يأخذ بالمنشآت في كل العالم وخاصة في البلدان المتقدمة صناعيا" باتجاه التقليص في عدد العمليات التصنيعية والخدمية في المنشأة والاستعاضة عن ذلك بالمزيد من الحصول على المدخلات السلعية والخدمية من آخرين، في ضوء حسابات ما يدعى كلفة التبادل (Cost of Exchange).

ان اكبر شركة للاتصالات في العالم وهي (T&T) قامت بتفتيت الشركة الى وحدات مستقلة عن بعضها ولكنها متكاملة أفقياً وليس عمودياً، ان شركة الخطوط الجوية السويسرية تحولت الى الاعتماد على مكتب حسابات هندي في نيودلهي ليقوم بتنظيم ومراقبة حساباتها عوضا" عن ان تعتمد على نفسها في الحصول على هذه الخدمة . ان شركة IBM تحصل على اكثر من ٧٠٪ من الأجزاء الداخلة في إنتاج كومبيوتراتها، من أقطار جنوب شرق آسيا، ان الإمعان والاتساع في التكامل الأفقي واعتماد شركات إنتاج السيارات على مجهزي المدخلات من خارج المنشأة وفي بلدان أخرى غير البلدان الأم، يسمح لنا بالقول انه لم تعد هناك اليوم سيارة أمريكية او سيارة أوروبية او يابانية، وذلك لكثرة وعظمة التشابك الخارجي الأفقي في العمليات الإنتاجية، ان الذي يغذي ويديم هذا التيار اليوم هما عاملان:

١- المنافع التي يولدها التخصص فالتخصص يزيد في تخفيض كلف التبادل (كلفة الحصول على المدخلات من الغير بالمقارنة مع كلفة الحصول عليها من المنشأة ذاتها)، وبحسن الأداء الكمي والنوعي وهي المزايا التي سبق ان كشف عنها الاقتصادي البريطاني الشهير ادم سمث في دراسة مصنع الدبابيس الشهيرة.

٢- ثورة الاتصالات والمعلومات الجارية حاليا" وما توفره من تسهيلات لعمليات التبادل وتيسيرها فيما بين الوحدات الإنتاجية.

ان ما جاء به رونالد كوز (نظرية كلفة التبادل وحجم المشروع) تزداد أهميته وتطبيقاته وتعدد الرجوع اليه اليوم، ففي عالم اليوم يزداد تعدد وتنوع وأجزاء المدخلات في المنتج الواحد، خاصة في الصناعات الهندسية والكهربائية والميكانيكية والاليكترونية، فالسيارة (مثلاً) تتكون من نحو اثني عشر الف جزء، والطائرة من نحو مئة الف جزء والمركبة الفضائية من نحو مليون جزء، وما يزيد في الأمر أهمية هو التعدد الكبير في الأنواع والموديلات من المنتج الواحد، فشركة تويوتا تنتج أكثر من ٥٤ نوع وموديل سيارة صالون، وشركة إنتاج ماكنات الخياطة (برذر) اليابانية تنتج نحو ٢٥٠٠ نوع وحجم من أنواع مكائن الخياطة، وفي مجال أقلام الكتابة والرسم تنتج شركة Stabillo أكثر من الف نوع وحجم وشكل من الأقلام، فهناك لمن يكتبون باليد اليسرى (الاعسرون) اكثر من عشرين نوعا" وحجما" وشكلا" من الأقلام.

نخلص مما سبق ان ظاهرة قلة كثافة عدد العمليات التصنيعية في المشروع، في صناعاتنا الوطنية، هي ظاهرة طبيعية، بل ان عدداً من المشاريع في العالم صارت تغذ الى السير في تقليص حجم المشروع Business Downsizing وصارت تتنامى فيه الى الحد الذي ينذر بان يبقى واقع وجود الشركة في بعض الحالات مقتصرا" على الكيان القانوني والمالي.

ومن ثم فان ظاهرة قلة كثافة العمليات التصنيعية وبساطتها في صناعاتنا الصغيرة منها والمتوسطة وحتى الكبيرة هي ظاهرة طبيعية لا غبار عليها، وسنعود في مقالة لاحقة الى البحث في قضية أخرى من قضايا الصناعات الصغيرة والمتوسطة وندوة المدى حولها. ومن ذلك قضية انفتاح السوق العراقية للمنافسة الخارجية آثارها على الصناعة وقضايا أخرى.

علي محمود الفكيكي

من الواقع الاقتصادي

الحسابات الختامية

عباس الغالبي

انتهى العام المالي الحالي من دون ان تقدم الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة ، في الوقت الذي أنحت وزارة المالية باللائمة على الوزارات الاخرى لعدم تقديمها الحسابات الختامية لموازناتها بغية توحيدها ودفعها الى ديوان الرقابة المالية لغرض التدقيق ، وبذلك تشكل هذه الحالة ظاهرة لافتة للنظر تتكرر كل عام من دون معرفة الاسباب التي تقف حائلا امام انجاز الحسابات الختامية .

وعلى الرغم من عدم الكشف عن مديات ونسب الانجاز للوزارات والمحافظات ، وتكتم وزارة التخطيط على تلك النسب إلا ان تسريبات اعلامية اوضحت ان بعض الوزارات بلغت نسب الانجاز فيها ١٠٠٪ وهي حالة مشرقة تستدعي الاشادة والتوقف على الرغم من قلة التخصيصات الاستثمارية وعدم كفايتها لانجاز المشاريع التي تندرج في حسابات الحاجة الفعلية ، وفي الوقت عينه لانعرف اذا كانت مستويات الانجاز بهذه الكيفية لماذا لم تنجز تلك الوزارات حساباتها الختامية ، أو على الاقل الكشف عن اسباب تأخرها في تهيئة تلك الحسابات التي طالما شكلت ظاهرة رافقت مراحل التنفيذ للموازنات طيلة الاعوام الستة الماضية وتعرضت لاعتراضات برلمانية وسياسية كثيرة تبرز بشكل واضح عند مناقشة الموازنات العامة في كل عام من قبل مجلس النواب .

وبما ان موازنة العام المقبل ٢٠١٠ مازالت تراوح في اروقة البرلمان تكتنفها التجاذبات والمناقشات والاعتراضات ، فان الضرورة تستدعي ان تكون الحسابات الختامية لموازنة عام ٢٠٠٩ منجزة ومعلنة على الملأ ، ولاندري هل ان هذا التقصير يمر مرور الكرام كما هو في الاعوام السابقة أم يلجأ مجلس النواب الى محاسبة المقصر ووضع النقاط على الحروف سعيا لارساء تقاليد مهنية تخلق انسيابية في مسارات تنفيذ وانجاز واقرار الموازنات العامة؟

ومن هنا فان الحسابات الختامية على الرغم من اهميتها للبرلمان لمعرفة مستويات الانجاز وأوجه وأبواب صرف حيثيات الموازنة السابقة ، فأن الضرورة أيضا تتجه الى الاسراع باقرار الموازنة المقبلة منعا لتعطيل تنفيذ المشاريع واستمرار ديمومة حركة المؤسسات الحكومية وكوادرها، وان اي تأخير قد يحصل ينسحب بشكل مباشر على المواطن الذي أثقلته الازمات ، وأتعبته الخلافات السياسية وماتلقيه من كاهل ثقيل عليه في وقت يتطلع فيه الى رفاهية ورخاء وخدمات ومشاريع ستراتيجية ومستوى معيشي لائق ووضع اقتصادي يتناسب والامكانات المادية والفنية التي يتمتع بها اقتصاده الوطني .

abbas.abbas80@yahoo.com

حركة السوق

المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١٨٥ ديناراً عراقياً	١١٧٥ ديناراً عراقياً
اليورو	١٢٨٠ ديناراً عراقياً	١٣٠٠ دينار عراقي
الجنيه الاسترليني	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً

المعادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٩٥,٠٠٠	١٨٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٧٥,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٥٥,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠
الفضة	٨٠٠٠	٧٥٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
كيوي مستورد	١٥٠٠ دينار	باذنجان عراقي	٧٥٠ ديناراً
عرموط مستورد	١٥٠٠ دينار	خيار ماء عراقي	٧٥٠ ديناراً
تفاح مستورد	١٢٥٠ دينار	طماطم عراقي	٧٥٠ ديناراً
لهانة	١٠٠٠ دينار	شجر عراقي	٧٥٠ ديناراً
ألو عراقي	١٥٠٠ دينار	بصل اخضر	٧٥٠ ديناراً
شوندر	٧٥٠ ديناراً	بصل	١٠٠٠ دينار
موز مستورد	١٢٥٠ دينار	بطاطا عراقي	١٠٠٠ دينار
شلغم	٧٥٠ ديناراً	فلفل عراقي	١٠٠٠ دينار
برتقال	١٠٠٠ دينار		
رمان	١٠٠٠ دينار		
ليمون	١٥٠٠ دينار		